دراسة نقدية للأسس الإيديولوجية لداعش بناءً على المعايير الاسلامية و القانون الدولي

الباحث: كامل إسماعيل طالب دكتوراه قانون دولي بالجامعة الرضوية للعلوم الاسلامية
رضا موسى زاده أستاذ قانون دولي مشارك بكلية وزارة الخارجية
kamel.ismail3@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021-08-23
تاريخ القبول : 2021-08-26

ملخص البحث:

إن ما يُعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، هو اسم جماعة سلفية تكفيرية جديدة ظهرت بهذه التسمية بعد عام 2010. ومع توسع الأراضي المحتلة في العراق وسوريا في يونيو 2014، أعيدت تسميتها لتصبح الدولة الإسلامية، التي ادّعت الخلافة في جميع أنحاء العالم. لطالما سعى تنظيم داعش لإثبات هويته تحت راية الإسلام باسم الدولة الإسلامية. وكان الدافع الأكبر لكتابة هذه السطور وجود صراع في الهوية والأسس الإيديولوجية لداعش جرّاء أفعالها في العراق وسوريا.

الكلمات الأساسية: داعش، الدولة، الإسلام، الخلافة، التكفير، الجهاد، الإرهاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

A Critical Study of the Ideological Foundations of IS Based on Islamic Standards and International law

Kamel Ismail, PhD student in International Law, Razavi University of Islamic Sciences
Mr. Reza Musazadeh Associate Professor of International Law, Faculty of Foreign Affairs

Receipt date: 2021-08-23
Date of acceptance: 2021-08-26

Abstract

What is known as the Islamic State in Iraq and the Levant (ISIS), is the name of a new takfiri Salafi group it appeared with this name after 2010. With the expansion of the occupied territories in Iraq and Syria in June 2014, it was renamed the Islamic State, which claimed the caliphate around the world. IS has always sought to prove its identity under the banner of Islam in the name of the Islamic State. The main motive for writing these lines was a conflict in the identity and ideological foundations of IS because of its actions in Iraq and Syria.

.

Keywords: IS, the state, Islam, the caliphate, takfir, the jihad, terrorism

www.manaraa.com

المقدمة:

تعتبر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من أحدث الأمثلة على الجماعات التكفيرية – الإرهابية التي ظهرت في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر في الشرق الأوسط، وعملت كمجموعة إسلامية متطرفة ذات أيديولوجية سلفية. ترتبط أصول داعش وبزوغ نجمها بعام 2003، حيث قدّم الغزو الأمريكي للعراق في ذلك العام فرصة جيدة وأجواء مناسبة لظهور مختلف الجماعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بالقاعدة في ذلك البلد (موبيني كيشا وعجيلي، 2014: 122). يعود تاريخ تشكيل هذه الجماعة التكفيرية –الوهابية إلى عام 2004 م تحت اسم جماعة التوحيد والجهاد بقيادة زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي. في شهر يناير من عام 2006 دعمت القاعدة في العراق الجماعات الإرهابية الصغيرة، وشكلت مجلس المجاهدين. وبعد اغتيال الزرقاوي في يونيو من العام نفسه، قام مجلس المجاهدين بجذب أربع مجموعات جهادية أخرى متناغمة مع القبائل العربية في العراق، حيث أعلنت أنّ هدفها تحرير العراق من المحتلين الأجانب، وإعادة الإسلام إلى عصره الذهبي.

في عام 2006 أصبحت زعامة التنظيم بيد أبو عمر البغدادي الذي أسس دولة العراق الإسلامية. على الرغم من إصرار زعيم القاعدة أيمن الظواهري، بعد وفاة بن لادن، على توحيد مختلف الجماعات العراقية في ظل القاعدة، إلّا أنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق قد تحرك نحو الاستقلال. في عام 2013 تشكلت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بقيادة أبو بكر البغدادي، الذي تولى قيادة التنظيم في عام 2010 بعد وفاة أبو عمر. أدت محاولة أبو بكر البغدادي لتأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام، وادّعائه ملكية سوريا في عام 2013 إلى الإفتراق بين داعش والقاعدة لينتهي الأمر بهما إلى العداء (بخشي شيخ أحمد وآخرون، 2014: 134). إن هدف داعش هو إقامة دولة إسلامية ذات معتقدات خاصة على أرض سوريا والعراق والأردن وفلسطين (نساج وآخرون، 2015: 54). قام المقاتلون السلفيون والتكفيريون بإعادة تسمية الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وذلك بعد 29 يونيو 2014 ليصبح الخلافة الإسلامية (أشرف نزاري والسميري، 2014: 75)، وهذا الأمر يشير إلى أنهم يتوقون للخلافة العالمية.

لكن السؤال هو ما إذا كانت جماعة داعش التكفيرية، التي حملت في البداية اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ثم تغير اسمها إلى الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية، والتي تسعى للسيطرة على العالم، لديها الأهلية والمقومات لتشكيل دولة؟ وهل تتوافق أفعال هذه الجماعة وممارساتها وأيديولوجياتها مع الإسلام؟ فرضية هذه المقالة هي أن داعش جماعة إرهابية سلفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة وليس لها علاقة بالحكومة ولديها تعارضات جوهرية مع الإسلام؛ وفي النتيجة، لا يمكن عزو طبيعة الدولة الإسلامية إليها. على الرغم من أن تنظيم داعش يسعى لمنح نفسه هوية دينية وغير إرهابية تحت عباءة الإسلام. لكن في النهاية ووفقاً لمعايير الإرهاب المعروفة، وبحسب أحكام القانون الدولي يوصف هذا التنظيم بأنه إرهابي.

نحاول في هذه المقالة أولاً إثبات أن تنظيم داعش لا يملك السلطة لتشكيل الحكومة من خلال تعداد العناصر التي تشكل الحكومة بشكل قانوني وتطبيقها مع هيكلية تنظيم داعش، ثم من خلال فحص الآيات القرآنية والتعاليم والقواعد الإسلامية ومقارنتها مع إيديولوجية التنظيم وأعماله، وتسليط الضوء على صراعاته، ثبت أنّ هذه المجموعة ليست إسلامية بطبيعتها. في الخطوة التالية، ومن خلال تطبيق إجراءات وأفعال هذه المجموعة مع المعايير المعروفة للإرهاب، سنُظهر الطبيعة الإرهابية لهذه المجموعة.

-أهداف البحث: يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

دراسة وتحليل الأسس الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لإثبات أنها لا تشبه بطبيعتها الإسلام والدولة مع زعمها أنها دولة إسلامية.

إثبات أن داعش عبارة عن تنظيم إرهابي يفتقد إلى روح الإسلام السمحة.

-أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تعريته لادّعاءات داعش وتفنيد كافة العناصر المكونة للدولة لنفي صفة الدولة عنها، خاصة مع الجرائم التي ارتكبتها في العراق وسورية وأثبتت الطابع الإرهابي لها. كما تكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة جديدة تسلط الضوء على الأعمال الاجرامية للتنظيم لتوفير إمكانية ملاحقة أفراده جنائياً من قبل حكومتي سورية والعراق.

-الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة كُتبت حول داعش معظمها يناقش جرائم التنظيم وإمكانية محاكمة أعضائه، لكن لا يوجد إلى الأن أية دراسة تبحث وتفند إيديولوجيا التنظيم.

-منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهاج الوصفي التحليلي في تقييمه لطبيعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقد كان من المفترض القيام بجولات ميدانية لتوثيق بعض جرائم التنظيم لكن معوقات السفر بسبب الوباء الحالي حالت دون ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، أولها علاقة داعش بالحكومة، والمبحث الثاني خصص لعلاقة داعش بالإسلام، اما المبحث الثالث فتناول علاقة داعش بالإرهاب.

المبحث الأول– . علاقة داعش بالحكومة

في عصرنا الحالي تعتبر الحكومة أكثر الأجهزة والمؤسسات الإدارية والسياسية والقضائية تعقيداً وتنظيماً وتكاملاً بالنسبة للدولة–الشعب (أبو الحمد، 2005: 141). يمكن تعريف الدولة بشكل قانوني كما يلي: «مجموعة من الناس الذين يعيشون في منطقة محددة تحت سيادة معينة» (شعباني، 2009: 45) إنّ البلد والحكومة والشعب اليوم ثلاث حقائق وظواهر لا تنفصل عن بعضها البعض (ابوالحمد، 2005: 143). هناك عناصر أساسية لوجود الدولة والمحافظة عليها، فإذا فُقد أيّ من هذه العناصر فلن يكون هناك دولة.

العناصر الأساسية للدولة هي:

أولاً: الشعب أو السكان

وهو العنصر الأساسي والأهم لوجود الدولة– الشعب. فلا يمكن تصوّر الدولة كمؤسسة بشرية دون وجود شعب (عالم، 2010: 139). والسكان ليسوا مقياساً لوجود الدولة، ويمكن تشكيل الدولة مهما كان عدد سكانها. وفيما يخص القانون الدولي فإن الدولة لها نفس المكانة بأي عدد من السكان، ولا يؤثر انخفاض أو زيادة عدد سكانها على تلك المكانة. وبالطبع يجب أن يكون عدد السكان كبيراً بما يكفي للحفاظ على نظم وأمن الدولة، كما يجب أن تكون الموارد الأرضية والإقتصادية للحكومة قادرة على توفير سبل عيشهم. في الوقت نفسه وإضافة إلى هذه العوامل الكمّية هناك أيضاً عناصر نوعية في تقييم السكان. لا ينبغي قياس السكان بشكل رياضي؛ فنوع السكان أهم من عددهم بكثير. فالمواطن الجيد لا يسمح للخلافات الدينية والعرقية واللغوية والسياسية بتدمير وحدة الدولة (عالم 2010: 141).

من ناحية أخرى، فإنّ تجمّع مجموعة من البشر يعيشون في منطقة جغرافية أو على أرض ما، لا يعني بالضرورة أنهم سكان تلك الدولة أو البلد، لأنه من الممكن أن يجتمع الكثير من الناس من دول مختلفة في منطقة ما لأسباب مختلفة، ولكنهم تحت سيادة دولتهم من حيث القانون والواجبات والصلاحيات (شعباني، 2009: 45). تجمّع مقاتلوا داعش من مختلف الدول العربية والأسيوية والاوروبية والأفريقية (أشرف نظري والسميري، 2014: 75) تشير التقديرات إلى أنّ حوالي خمسين ألف في سورية وثلاثين ألف في العراق هم أعضاء هذا التنظيم (عالم 2010: 141).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن عشرين إلى ثلاثين ألف مقاتل أجنبي من 87 دولة قد سافروا إلى سورية والعراق. وفي هذا الصدد فإن أكبر قوة للتكفيريين من الشيشان ثم المملكة العربية السعودية (أشرف نظري والسميري، 2014: 77). نظراً إلى أنّ الحجم الصغير للسكان ليس له تأثير قانوني على تشكيل الدولة (قوام: 2009: 20)؛ لذلك حتى لو كنّا نعني السكان فقط دون النظر في عددهم ونوعيتهم، إلّا ان السكان لازلو ينتمون لدولتهم الام ويتمتعون بجنسيتها وهم تحت سيطرة منظمة إرهابية، ولا يمكن عدهم شعب بالمفهوم الذي يتطلبه القانون الدولي لقيام الدولة. لذلك لا يمكن قبول أنّ داعش تمتلك هذا المكون.

ثانياً: الأرض

حيث يتفق الجميع على أنّ الدولة يجب أن يكون لها أرض معينة. فالدولة الحديثة بحكم طبيعتها تعتمد على الأرض. لكن فيما يتعلق بمساحة أرض الدولة، فلا توجد قاعدة ثابتة. إنّ مساحة الدول الجديدة متنوع ومتفاوت للغاية. فأكبر الدول مساحة هي الإتحاد السوفييتي السابق، الذي غطى حوالي سدس مساحة اليابسة في العالم. أي أكثر من 22/4 مليون كيلومتر مربع. من ناحية أخرى تبلغ مساحة دولة سان مارينو 61 كيلومتر مربع (عالم، 2010: 141). أراد تنظيم داعش الذي تشكل لأول مرة في سورية ثم انتشر إلى العراق، بسط سيادته على كامل المنطقة في العراق والشام، بما في ذلك الأردن وفلسطين المحتلة ولبنان و قبرص و أجزاء من جنوب تركيا، وفي الوقت الحاضر أجزاء من سورية والعراق (بخشي شيخ أحمد وآخرون، 2013: 134).

لذلك فإن الإستيلاء على أرض بغض النظر عن أنه قانوني أو غير قانوني (شرعي أو غير شرعي)، مؤقت أو دائم (القدرة أو عدم القدرة على الحفاظ على الأراضي المحتلة)، لم يمكّن تنظيم داعش من إحراز هذا العنصر لتشكيل دولته من خلال الاستيلاء على أجزاء من الأراضي السورية والعراقية.

ثالثاً: الحكومة–السكان لا يستطيعون تحقيق أهدافهم المشتركة، إلّا إذا تم تنظيمهم بشكل صحيح وقبلوا بقواعد وقوانين إجرائية معيّنة. فالمؤسسة المسؤولة عن تطبيق قواعد الممارسة هذه على مستوى المجتمع، وتوفير الطاعة تسمى الدولة. التنظيم السياسي أو الحكومة عنصر أساسي في وجود الدولة. في الواقع لا توجد دولة بدون حكومة، على الرغم من أنه يمكن أن تكون هناك حكومة دون دولة. فالحكومة عبارة عن وكالة يتم من خلالها إبراز إرادة الدولة والتعبير عنها وتطبيقها. إنّ طبيعة الحكومة هي نفسها في كل مكان، وهي تقوم على الطاعة، وبالطبع عندما تقوم مجموعات كبيرة من الناس في في أي بلد ما، بالتشكيك بالحكومة أو رفضها باستخدام السلاح، في هذه الحالة ستكون الدولة معرضة للإنهيار.بشكل عام، لا يمكن تجاهل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود حكومة؛ لأنه لا يمكن لمجتمع متحضّر أن يوجد بدونها (عالم، 2010: 144). الحكومة جزء من الدولة، ولها بطبيعة الحال ثلاثة أركان: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية (نفس المصدر، 148). تمارس الحكومة سلطتها من خلال تشكيل المنظمات والمؤسسات السياسية، وتجسّد سيادتها بذلك (شعباني، 2009: 46).

ينقسم الهيكل الإداري لداعش إلى ستة مجالس مختلفة، وهي المجلس العسكري، ومجلس الدفاع والامن والاستخبارات، المجلس القضائي، والمجلس المركزي، والمجلس الأعلى ومجلس الإعلام، وجميع أنشطة داعش الرئيسية يجب المصادقة عليها من قبل مجلس الشورى؛ وهو المسؤول عن تقييم سياسات التنظيم ومطابقتها مع قوانين الشريعة (نور بخش ومهدي زاده، 2015: 242). لذلك وصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يمارس السلطة من خلال تشكيل هذه المؤسسات باعتبارها ركائز الحكومة. من ناحية أخرى، تعتبر قوانين داعش المستندة إلى الشريعة، والمقبولة من أنصار هذا التنظيم، هي القواعد التي تحدد نمط عمل الحكومة. وبالتالي لا يمكن ان تكون تنظيمات داعش الداخلية شكلا من اشكال الحكومة وفقا لمعايير القانون الدولي، التي تحدد مفهوم الحكومة.

رابعاً: السيادة

السيادة هي السلطة العليا للقيادة أو إمكانية إنفاذ إرادة فوق الإرادات الأخرى (قاضي شريعت بناهي، 208: 71). تعتبر السيادة أهم عنصر في الحكومة الجديدة، وهي ما تميّز الحكومة عن المجموعات والتجمعات البشرية الأخرى (عالم، 2010: 145).

تشمل السيادة نوعين هما السيادة الخارجية أو سيادة الدولة، والسيادة الداخلية أو السيادة في الحكومة. سيادة الدولة أو السيادة الخارجية هي التي تحدد الشخصية القانونية والسياسية المميزة للحكومة–الشعب، واستقلالها وعدم تبعيتها لحكومات أخرى. أمّا السيادة الداخلية فتعني رفض أي ارتباط أو تبعية لحكومات أجنبية. الدولة التي تتمتع بسيادة خارجية تكون متساوية تماماً في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى، وتبدو كشخصية قانونية متبادلة ومتساوية مع بقية الدول الأخرى. لكن السيادة الداخلية تؤكد تفوق سلطة الدولة على أعضاء المجتمع؛ مثل الأفراد والمجموعات والطبقات والتقسيمات الإقليمية مثل المدن والمقاطعات، والولايات والمؤسسات؛ مثل الأحزاب والنقابات وما إلى ذلك. وكلمة الفصل للدولة، وإرادتها تتغلب على كل الإرادات الموجودة (قاضي شريعت بناهي، 208: 72)؛ وهو ما تمّ تفسيره في إطار النظام الدولي على أنّه مفهوم الإستقلال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي النظام الداخلي على أنه الحرية (قوام، 2011، 159). في النتيجة، بما أنّ موضوع السيادة يدلّ على استقلال دولة ما عن الدول الأخرى (قوام، 2009: 23) فإنّ أفضل دليل لإثبات هذا العنصر هو الاستقلال الحقيقي والقانوني.

الاستقلال الحقيقي يعني أن تتمكن الدولة من ممارسة سيادتها بشكل حاسم، والاستقلال القانوني يعني أنّ أراضي تلك الدولة لا تطالب بها أية دولة أخرى (طبطبائي لطفي وشارق، 2016: 187).

كما رأينا عندما نقوم بدراسة موضوع السيادة على أنه أحد العناصر المكونة للدولة، فإن الموضوع يصبح مهماً من جهتين: الأولى تتعلق بمفهوم السلطة العليا والغائية داخل وحدات سياسية متميزة، والأخرى تتعلق بالعضوية في المجتمع الدولي (قوام، 2011: 159). يمكن للدولة أن تدخل ساحة السياسة الدولية، وتقيم علاقات مع الكيانات السياسية الأخرى عندما يتم الإعتراف بها من قبل الدول الأخرى.

يتم الاعتراف بالدولة في الحالات التالية:

1-تتمتع بالاستقرار السياسي.

2-تحترم المعاهدات الدولية.

3-تحترم القواعد والقوانين الدولية؛ على الرغم من أنّ الشرط الأخير يخضع في بعض الأحيان لاعتبارات سياسية (قوام، 2009: 25).

إنّ محاربة الحكومتين العراقية والسورية لتنظيم داعش منذ بداية ظهوره، دليل على أهمية الأرض بالنسبة لهما، و عدم استقرار وجود داعش في المناطق الخاضعة لسيطرته، ويُظهر هيمنة الحكومتين العراقية والسورية على تلك الأراضي وتزلزل قواعد التنظيم (طبطبائي لطفي وشارق، 2016: 188). في النتيجة لا يتمتع تنظيم داعش بالاستقرار السياسي اللازم، ويفتقر إلى الاستقلال الحقيقي والقانوني. من جهة أخرى، على الرغم من أنّ تنظيم داعش يتوق لتشكيل حكومة، وادّعى أيضاً أنه قام بتشكيلها، إلّا أنه لم تنجذب أية دولة حتى الآن إلى عناوين وتسميات التنظيم، ولم تفكر أي دولة إطلاقاً الاعتراف به كدولة بأي شكل من أشكال، وبعبارة أخرى يوجد إجماع على عدم الاعتراف به. حتى أنه لا يمكن القول ولو مسامحة أنّ تنظيم داعش لديه بقية العناصر لتشكيل دولة؛ لأنّ هناك إجماع دولي على أنّه تنظيم إرهابي (نفس المصدر السابق، 189)، وهذا معناه أنّ داعش لم تلتزم بأي من قواعد وأحكام القانون الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الواقع، في عصر يُعتبر فيه احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أساساً للنظام الدولي؛ فإنّ الدولة ليست بالكيان الصغير الذي يمكن أن يتكون من اجتماع عدّة عناصر مادية. فالشرعية الديمقراطية والسلطة الأخلاقية للدولة (دولة حقوق الإنسان) التي تفتقر إليها داعش، هي عناصر أهم بكثير من السيطرة القسرية والجائرة على جزء من الأرض والأفراد والجماعات البشرية (زماني، 2015: 129). بناءً على ذلك يجب القول أنّ تنظيم داعش لم يتمتع بأي من العناصر الثلاثة (الأرض، السكان والسيادة) لتشكيل الحكومة، إضافة إلى افتقاره لعنصر السيادة (الخارجية) والاعتراف، لذلك لم يتمكن من الظهور كدولة مستقلة (أشرف نظري والسميري، 2015: 96)

المبحث الثاني.علاقة داعش بالإسلام

الإسلام لغة بمعنى الاستسلام والخضوع. لذلك فإنّ القرآن الكريم يدعو الناس إلى دينٍ يسمّى الإسلام، برنامجه العام هو تسليم الإنسان للأحكام الإلهية (سبحاني ومحمد رضائي، 208: 125). وفي هذا الصدد يقول الله تعالى في القرآن الكريم: {وَمن أحسنُ ديناً ممّن أسلمَ وجههُ لله وَهو مُحسنٌ} (النساء، 125).

في السنوات الأخيرة كانت أصابع الاتّهام تشير للإسلام والإسلاميين بالإتّهام على أنّهم سبب للعنف والإرهاب العالميين (عيسى زاده، 2015: 92). لقد أدّى التفسير السطحي للإسلام من قبل الأصوليين إلى قيام مجموعة من المفكرين بالإشارة إلى عدم انسجام الإسلام مع الحياة العصرية والعلوم الحديثة، والتكنولوجيا والديمقراطية، وأظهروا الإسلام على أنّه دين العنف والتطرّف والتعصّب الأعمى الذي لا شفاء منه (مبينى وآجيلي، 2014: 121)؛ بينما روح الإسلام تتعارض مع العنف والتكفير (عيسى زاده، 2015: 106).

اليوم ومع بداية الألفية الثالثة، أصبحت هوية الأصوليين مثل داعش مدهشة وقوية ومؤثرة، لدرجة أنّها تُظهر نفسها كواحدة من أهم مصادر بناء الهوية (خليلي وشفيعي سيف آبادي، 2015: 63). يتم تعريف داعش فكرياً في سياق الأسس الأيديولوجية للحركة السلفية في العصر الحالي. مصطلح السلفية في العصر الحاضر يعني قراءة خاصة للإسلام، مع انتقاد مختلف المذاهب الفلسفية والكلامية والفقهية للإسلام، وتأكيد وجود انحرافات وبدع في الرؤية التقليدية للإسلام، والمناداة بالعودة إلى سيرة السلف باعتباره الإسلام الأصيل. وبالتالي يتم وضع تنظيم الدولة الإسلامية في إطار الجماعات التكفيرية السلفية الجديدة (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 62). التأكيد على إحياء الخلافة وتأسيسها في العالم الإسلامي، واستخدام التكفير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نطاق واسع وإعلان الجهاد ضد المسلمين الآخرين، هي سمات بارزة في إيديولوجية هذا التنظيم (بخشى شيخ احمد وآخرون، 2014: 133). وفيما يلي سندرس كل واحدة من هذه السمات بشكل منفصل.

أولاً: الخلافة

تعتبر الخلافة نموذج مثالي للحكومة الإسلامية من منظور أهل السنّة (قيرحي، 2009: 32). الخلافة عنوان خاص للنظام السياسي الذي اتّبعه المسلمون بعد رحلة النبي الأكرم(ص)، والذي شهد تقلبات كثيرة في تاريخ الإسلام. آخر حكومة استخدمت هذا العنوان لنفسها كانت الحكومة العثمانية (اعلام زاده، 2015: 24). أعلنت داعش، التي أطلقت على نفسها بتاريخ 8أبريل 2003 اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أنها ستطلق عليها من الآن فصاعداً اسم الدولة الإسلامية، وأنها شكلت خلافة عالمية (لساني ويدائي امناب، 2015: 53). ونتيجة لذلك فإن الهدف الرئيسي والفوري لداعش هو المطالبة بإقامة الخلافة الإسلامية المزعومة. الهدف المعلن لداعش هو إعادة بناء هذه الخلافة مع خليفة يجب أن يكون بشكل عام خليفة للنبي محمد(ص). لكنّ معنى الخلافة عند داعش يختلف تماماً عمّا أخبرنا به التاريخ عن الشريعة الإسلامية في القرون الماضية. أصدر تنظيم داعش في حزيران من عام 2004 بياناً زعم فيه أنّ نسب زعيمه أبو بكر البغدادي يعود بشكل مباشر بنبي الإسلام(ص)، وبهذه الطريقة أراد إثبات شرعيته في إقامة هذه الخلافة (بخشى شيخ أحمد وآخرون، 2013: 143). وفقاً للنظام السياسي للخلافة، عادةً ما يتم قبول ثلاث طرق لتعيين الحاكم وتأسيس الخلافة:

1.اختيار أهل الحل والعقد.

2.العهد وتنصيب الخليفة السابق (استخلاف).

3.القوة والسيطرة (فيرحي، 2009: 143)

بالنظر إلى مرور ما يقارب من قرن على إلغاء الخلافة العثمانية، وعدم وجود خليفة سابق ليعيّن خليفة له، فإنّ الخلافة مستبعدة بشكل طبيعي في الوقت الحاضر، ولم يتمكن تنظيم داعش من استخدام أي من الطرق الثلاثة السابقة لإضفاء الشرعية على الخلافة (غلام زاده، 2015: 27).

من خلال الأعمال المنشورة للتنظيم، تظهر حجّتهم واستدلالهم على الخلافة من خلال أهل الحل والعقد أكثر وفرة مقارنة بالحجج والأدلة الأخرى. ويعتبر هذا التنظيم أنّ مجلس المجاهدين أو الهيئة الشرعية مصداقاً لأهل الحل والعقد، حيث أنّ رأيهم هو المرجع الرئيسي في مسألة انتخاب الخليفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعترف بعض علماء تنظيم داعش في أعمالهم بشكل ضمني أو صريح بشرعية خلافة داعش عن طريق سيطرة هذا التنظيم على أراضي الشام والعراق (نفس المصدر السابق، 34).

بحسب مذهب أهل السنّة، فقد اتّفق الصحابة إضافة إلى الإجماع أيضاً على ضرورة الخلافة، وضرورة تعيين الخليفة عن طريق أخذ البيعة. يعتقد كتّاب السنّة أنه على الرغم من الأختلافات بين الصحابة والتابعين حول شروط وخصائص الخليفة، إلّا أنهم اتفقوا دائماً على ضرورة البيعة. بغض النظر عن الإختلاف الجوهري فيما إذا كانت البيعة هي مصدر شرعية الخلافة أم أنّ لها جانب تصريحي، فإنّ علماء السنّة بعد التأكيد على ضرورة البيعة، يتحدثون عن نوعين من البيعة: البيعة العامة والبيعة الخاصة. يرى أهل السنّة هاتان البيعتان في طول بعضهما البعض؛ فالمقصود من البيعة الخاصة بيعة كبار الصحابة أو أهل الحل والعقد في الفكر السنّي، والبيعة العامة في مصطلح أهل السنّة، هو بيعة عامة المسلمين (فيرحي، 2009: 90).

بما أنّ الدواعش يعتبرون الديمقراطية كفراً؛ فقد أعلنوا أنّ الخلافة ليست لدولة معينة، بل هي لجميع المسلمين في العالم (بخشي شيخ أحمد وآخرون، 2014: 144).

لكن حتّى لو كان خليفة داعش مقبولاً من قبل أنصاره، وأنصار داعش قبلوا شرعية أهل الحل والعقد وبايعوا الخليفة، فإنّ السؤال هو ما إذا كان هذا القبول والولاء يشمل جميع المسلمين في العالم، ويمكن لخليفة داعش حسب زعمه أن يعلن الخلافة لجميع المسلمين في العالم؟ يذكر أحمد الريسوني وهو نائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين خصائص الخلافة التي يطمح لها تنظيم داعش الإرهابي. بحسب رأيه فإنّ تنظيم داعش يريد بسط خلافته من خلال الفتنة والحرب في أجواء مليئة بالخوف والترهيب، وفرضها على الآخرين بالقوة والإكراه. إنّ الخلافة التي يدّعي هذا التنظيم إقامتها، لا ينطوي تحت لوائها واحد بالألف من المسلمين والدول الإسلامية. إضافة إلى ذلك كيف يُعرف إن كان المنضوين تحت سلطة هذا التنظيم يقبلونه، أو أنهم سعداء بحكمه؟ نظراً لضرورة مبايعة الخليفة، فليس معلوماً من بايع هذا الخليفة المزعوم ومن انتخبه، وما هي مكانة داعش لدى الأمة الإسلامية؟ طبعاً من المعلوم أنّ عدداً من أتباع وأنصار هذا الشخص قد بايعوه، ويمكن لهذا الشخص أن يكون أميرهم في أمور معينة فقط (بخشي شيخ وآخرون، 2013: 144).

ثانياً: التكفير

التكفير يعني اعتبار الشخص نفسه على حق، ونسب الصفات الشيطانية والمنحرفة للآخرين. فتُعرف المذاهب والهويات الأخرى على أنّها "أخرى"، لأنهم من حيث الهوية مختلفون تماماً عن قيم هويتهم الخاصة. لكن مدى هذا الإختلاف ودرجاته؛ من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلف بالكامل، إلى الإختلاف المقبول، والقليل من الإختلاف، يؤدي بدوره إلى خلق موجة واسعة من ردات الفعل المختلفة لدى الأفراد (حيدري، 2014: 104). منذ البداية أعطى تنظيم داعش الأولوية لمحاربة الأفكار بين الأديان التي تتعارض مع الفكر السلفي الجديد، وذلك من خلال إثارة موضوع «العدو البعيد والعدو القريب»، لذلك تم تسليط الضوء على فقه التكفير في هذه المجموعة أكثر من الأصوليين والسلفيين الآخرين (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 66). لقد خلطوا بين التكفير العام والتكفير المعيّن في الفقه الإسلامي، بمعنى أنّ التكفير بشكل معيّن وفي حالات خاصة قد أخذ بعين الاعتبار قواعد عامة تشمل حتى اختلاف الأديان (القناعات) (أشرف نظري والسميري، 2014: 98). بحسب تنظيم داعش فإنّ الإسلام وأسلافهم هم الأشخاص الذين يفكّرون مثلهم، و «الآخر» هو كل من يفكر عكسهم، حتى لو كان مسلماً في الظاهر. ومن شعاراتهم: «مَن لَم يَكفُر الكافِر فَهُوَ الكافر».

إنّهم يرون خطر المسلمين غيرهم، وعلى رأسهم حكومات الدول الإسلامية أكثر إلحاحاً. في النتيجة فإنّ الإطاحة بتلك الحكومات من وجهة نظرهم مقدّم على محاربة الغرب وأمريكا (توكلي، 2014: 106). ويرى تنظيم داعش أنّ أهل السنّة من المذاهب الأربعة قد عطّلوا الجهاد، لذلك أصبحوا كفّاراً، وإنكار حكم الله يعتبر كفراً، والتعطيل العملي لحكم الله يعني إنكارهم (عباسي، 2014: 106). وبالتالي فإنّ تكفير العديد من المسلمين هو أهم جزء من معتقدات تنظيم داعش، وبالتالي يحاول التنظيم إقامة حكومة إسلامية وفق معاييره المرجوّة (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 65). يعتبر تنظيم داعش كافة الجماعات الإسلامية الناشطة على الساحة العراقية؛ من الجيش الإسلامي وجماعة أنصار السنّة، إلى الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) تكفيراً ومرتزقة ومرتدين؛ وفي سورية أيضاً، تعتبر بعض الجماعات المتحالفة معها، مثل الجبهة الإسلامية مرتدة (بخشى شيخ أحمد وآخرون، 2014: 145).

على الرغم من أنّ داعش تكفّر العديد من المسلمين الذين يختلفون معها، إلّا أنّ معظم المسلمين يعتقدون أنّ الكفر يثبت عندما يتبرّأ الإنسان من الدين بلسانه، أو ينكر أحكام الدين عن عمد. ويرجّحون الكفر على الإيمان (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 63). وكما في الآية 94 من سورة النساء: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا»، لقد وضع الله علامةً ظاهرةً للتميز بين الكافر والمسلم، وهي النطق بالشهادتين، فكل من أقرّ بذلك فهو مسلم، ومن أنكره فهو كافر (عيسى زاده، 2015: 91).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكنّ هذا التنظيم له نظرة خاصة حول التوحيد بسبب تفسيره السطحي لبعض آيات القرآن الكريم، حيث يعتبرون الكثير من سلوكيات المسلمين مثل زيارة القبور، التوسل بالأولياء والأنبياء، الشفاعة وبناء القبب مخالفة للتوحيد، وكل من يفعل ذلك فهو كافر أو مشرك. بينما يرى الكثير من فقهاء السنّة أنّ لديهم تفسيرُ خاطئ وغير واقعي للآيات، وأنّهم وسّعوا بعض الأحكام حول الأصنام والكفّار وما إلى ذلك، في حين أنّ هذه المقاربات خاطئة لعدّة أسباب: الف: في هذا القياس تمّ استبدال رسول الله(ص) أو أولياء الله بالأصنام.

ب: اعتبر هذا القياس أنّ المؤمنين والمتوسلين برسول الإسلام(ص) مشركين وكافرين بالله تعالى.

ج: جعل معنى التوسل والإستغاثة والشفاعة نفس معنى كلمة العبادة، في حين أنّ لكل منها معناها الخاص (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 63). لا يقبل تنظيم داعش مواقف ومعتقدات المذاهب الإسلامية الأخرى، وهو متعصّب جدّاً لتفسيره للإسلام ويعتبره حقّاً مطلقاً (توكلي، 2014: 158)، بحيث يعتبر كل ما هو خارج المعتقدات السلفية كفراً، وينهض لمحاربته والقضاء عليه (حاتمي، 2015: 81). لكن وبحسب معارضي التنظيم، إذا لم يرد من قبل الشارع دليل على حرمة عمل أو وجوبه أو كراهته أو استحبابه، فالأصل هو الجواز وفق قاعدة «أصالة الإباحة» (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 63)

ثالثاً: الجهاد

يعتبر تنظيم داعش الجهاد أحد أهم أركان الدين والإسلام (زارعي، 2015: 141) ويعتقد أنّه يجب الإعتراف بالهوية القائمة على القانون الجهادي كقيمة معيارية، ونظام وهيكل السلطة في المجتمع قائم على هذا الشكل فقط (يزداني و نجاد زنديه، 2014: 166). وهكذا وفقاً لإيديولوجية داعش، يبدأ الجهاد في سبيل الله «بدعوة» جميع مسلمى العالم. المرحلة الثانية هي «البيعة» لخليفة المسلمين من أجل تشكيل الحكومة الإسلامية، حيث يجب على المسلمين «الهجرة» إلى أقرب مكان يتواجد فيه الخليفة لمبايعته. وهم يعتبرون الهجرة أمر إجباري، وهي واجب أساسي على كل مسلم. فالتنظيم يعتبر الهجرة الخطوة الأولى لبدء جهاد المسلمين (نور بخش ومهدي زاده، 2015: 259). في إيديولوجية داعش يتم تلقين أنّ الجهاد العنيف فقط هو رمز الإيمان الحقيقي (توكلي، 2014: 162). بالإضافة إلى قبول الدواعش للشعار العام لجميع السلفيين «الإسلام هو الحل»، فقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه يجب إنقاذ العالم من الكفر والضلال والمجتمع الجاهلي بالجهاد والطرق العنيفة. لذلك فالجهاد من وجهة نظرهم واجب عيني (بخشى وشيخ أحمد وآخرون، 2013: 145). إنهم يعتبرون غاية الجهاد انتصار جميع المسلمين، حتى لو أدى ذلك إلى استشهادهم (نوربخش ومهدي زاده، 2015: 259). وبهذه المعتقدات شنّ تنظيم داعش هجمات في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلف مناطق سورية والعراق وخارجها بحجة محاربة الشرك والكفر. إنّ هجوم هذا التنظيم بدعوى تطهير المنطقة من الأصنام والرموز والصور، قد بلغ حدّاً قام به الدواعش بتدمير الأماكن الدينية والعبادية لبعض أهل السنة والصوفية والشيعة، بما في ذلك المساجد والحسينيات، فضلاً عن الأضرحة و القبب وغيرها من الرموز الشيعية (عباس زاده فتح آبادي وسبزي، 2015: 63).

هذا في حال وجود اختلاف كبير في الرأي بين المذاهب والحركات الإسلامية في تحديد الحدود والحالات وإطلاق كلمة الجهاد ((أشرف نظري والسميري، 2014: 89). ومع ذلك فإنّ وجه الوجوب في الجهاد هو أنّ الجهاد الإسلامي ينقذ المظلومين من أنظمة الكفر والاستبداد (يزداني وأيزدي، 2007: 80). في الماضي كان السلفيون والفقه السنّي والشيعي عامةً يعتبرون الجهاد واجب كفائي (بخشي شيخ أحمد وآخرون، 2013: 145). جميع فقهاء الشيعة ومعظم فقهاء أهل السنّة، وخاصة في الوقت الحالي، يعتبرون الجهاد مشروعاً عندما يكون دفاعياً وليس هجومياً. بين أهل السنّة وخاصة منذ الخمسينيات وفتوى محمود شلتوت، يتفق معظم العلماء الكبار على أنّ الجهاد الوحيد المسموح به هو الجهاد الدفاعي (يزداني وأيزدي، 2007: 82) كذلك يمنع المذهب الشيعي الجهاد الإبتدائي في عصر غيبة الإمام. بعبارة أخرى، في الفقه الشيعي فإنّ مهاجمة البلدان الأخرى بقصد فتح البلاد والجهاد هي في الغالب دفاعاً عن دار الإسلام والأراضي الإسلامية، ولكن بين السلفيين الجدد يتحول الجهاد إلى ابتدائي وهجومي، ويصبح واجب عيني (بخشي شيخ أحمد وآخرون، 2013: 145). يحاول تنظيم داعش إضفاء الشرعية على حروبه وأعمال القتل وإراقة الدماء التي يقوم بها، من خلال عزو ما يقوم به إلى سنّة الجهاد في الإسلام، وهذا الموضوع هو أحد حالات التعارض بين داعش والإسلام. لكن هناك العديد من الآيات في القرآن نزلت حول الجهاد الدفاعي وإنكار القتل والإغتيال وسفك الدماء: «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ» (الحج، 39). «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (البقرة، 190). «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ» (المائدة، 32). والنتيجة هي أنّ مبدأ الاعتدال هو السائد في الإسلام، والتطرف مرفوض، وإذا كان هناك عنف في العالم الإسلامي، فلا يُنسب لأيّ من المذاهب الإسلامية (عيسى زاده، 2015: 107) وعلى هذا الأساس فإنّ الأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش تحت غطاء الإسلام مرفوضة.

المبحث الثالث.علاقة داعش بالإرهاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإرهاب مشتق من الكلمة اللاتينية Terror والتي تعني الخوف والرعب (يزداني وأيزدي، 2007: 78)، وبمعنى خلق الرعب بين المدنيين وقتلهم أيضاً لأغراض سياسية (اميدي، 2009: 271).

إنّ عناصر العنف والترهيب في أعمال داعش ضد المدنيين، واستهداف الأبرياء لتحقيق أهداف سياسية لهذا التنظيم، هي أسباب للاعتراف بهذا التنظيم على أنه مجموعة إرهابية (زماني، 2015: 129). لقد ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام العديد من الأعمال الإرهابية في سورية والعراق، والتي يمكن التحقيق فيها تحت عناوين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية (لساني ويدائي امناب، 2015: 73).

أولاً: جرائم الحرب

تعتبر المادة 2 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، أنّ أعمالاً مثل القتل العمد، والتعذيب أو السلوك غير الإنساني، إلحاق ضرر بدني أو عقلي بالغ، إجبار أسرى الحرب على المشاركة في الحرب، وحرمانهم من حقوقهم، وأخذ المدنيين كرهائن من الانتهاكات البالغة والظاهرة أثناء الصراعات المسلحة على أنها جريمة حرب.

كما تعدد المادة 4 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الخاصة برواندا هذه الإنتهاكات والتي تشمل: الإعتداء على حياة البشر، إلحاق ضرر بدني وعقلي بالغ بأفراد المجموعة، خاصة عن طريق التعذيب وبتر الأطراف، والعقوبة الجماعية، وأخذ الرهائن وما إلى ذلك (أميدي، 2009: 272).

إنّ قتل الأقليات الدينية مثل الأكراد والشيعة والأيزديين فقط بسبب الإختلافات الدينية والمذهبية، قتل الأطفال بما في ذلك المذبحة التي وقعت بحق 200 طفل في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش بسبب رفضهم طلب قادة داعش بالإنضمام إليهم، وقتل 1700 طالب ضابط في قاعدة سبايكر العسكرية بجريمة أنهم شيعة، ذبح الأطفال والنساء في مناطق مختلفة من سورية والعراق، اختراع أساليب جديدة مروّعة للقتل والذبح، المذبحة بحق أكثر من 700 شخص من أعضاء أحد القبائل في شمال سورية، حرق أكثر من 500 أسير أيزدي أحياء بينهم 40 طفل على الأقل، ذبح وقتل مئات الأشخاص من قبيلة آل بوغر في سورية والعراق، حرق الأسرى أحياء، الذبح، المثلة، قطع رؤوس الضحايا (تبيان، 2015) هي أمثلة على جرائم حرب داعش. كذلك بحسب المادة 3 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، فإنه يجب معاقبة مرتكبي بعض الأعمال الخاصة؛ هذه الأعمال التي تعتبر انتهاكاً لقوانين الحرب وأعرافها وهي: العنف والتعذيب والتدمير، والقصف غير الضروري للمدن والقرى والمواقع الدينية والجمعيات الخيرية والآثار التاريخية (اميدي، 2009: 272).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن احتلّ تنظيم داعش مدينة الموصل التاريخية في شمال العراق، قام بتدمير الأماكن المقدسة فيها، لا سيما المساجد ومزارات الشيعة المقدّسة. كما قام بتدمير أربع أضرحة مقدسة عند العرب السنة والصوفية بالبلدوزرات، كما قام بتدمير ستة مساجد للشيعة عن طريق تفجيرها. قامت قوات داعش في عام 2015 بإخراج حوالي 2000كتاب من مكتبة الموصل المركزية، وبعد أيام قليلة قامت بإحراق كتب مكتبة هذه المدينة. في عام 2015 سيطر تنظيم داعش على مدينة تدمر السورية، ومنذ سقوط المدينة في يد التنظيم بدأت عملية هدم الأبنية التاريخية والأعمال الفنية، بما في ذلك هدم معبد بعل شمين في هذه المدينة التاريخية المذكورة (لساني ويدائي امناب، 2015: 60).

ثانياً: جرائم ضد الإنسانية

وفيما يخص الجرائم ضد الإنسانية فقد اعتبر نظام روما أنّ أي فعل غير إنساني موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين مثل القتل العمد، والإبادة، والاغتصاب، والعبودية الجنسية، والإبعاد أو النقل القسرى للسكان، وجريمةِ التفرقة العنصرية وغيرها لأسباب سياسية وعرقية ودينية هي أمثلة على تلك الجرائم (اميدي، 2009: 272). يدافع تنظيم داعش بشكل رسمي عن العبودية (لساني و يدائي امناب، 2015: 58).

قام هذا التنظيم في حالات متعددة باختطاف النساء والأطفال من أقليات إيزدية ومسيحية وتركمان في العراق وسورية، وقام ببيعهم كعبيد. على سبيل المثال أقام تنظيم داعش في حي القدس في الموصل سوقاً لبيع النساء والفتيات، حيث تم إلصاق الأسعار على النساء والفتيات الأسيرات، والمشترون يساومون على أسعارهن وشرائهن.

وبحسب تقرير الأمم المتحدة، فقد هاجم تنظيم داعش قرية أيزدية في منطقة سنجار، واختطف النساء والفتيات من القرية، وقام بنقلهن إلى سجن بادوش في الموصل واستعبادهن، كما قام بإرسال مجموعة مؤلفة من 150 امرأة وفتاة معظمهن من المسيحيات أو الإيزديات إلى سورية، لتقديمهن كهدايا للإرهابيين أو بيعهن كعبيد جنس (خبر أونلاين، 2015). بشكل عام تعتبر الإبادة الجماعية والتعذيب من أهم الأمثلة على الجرائم ضد الإنسانية (اميدي، 2010: 272).

اعتبرت المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أنّ هذه الجريمة التي تتم بهدف القضاء على أعضاء مجموعة ما، وإلحاق ضرر بدني وعقلي بالغ بهم يمكن المعاقبة عليها بواسطة محكمة دولية مختصة في مكان ارتكاب الجريمة أو بواسطة محكمة دولية (اميدي، 2010: 272). إن وقوع جرائم الإبادة الجماعية من قبل تنظيم داعش أمر مؤكد. وفي هذا الصدد قال المفوض السامي لحقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة في تقرير له؛ أنّ تنظيم داعش يُشتبه بارتكابه إبادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جماعية ضد الأيزديين، وقد أكد ذلك المدعي العام الأرجنتيني السابق للمحكمة لويس أوكامبو. كما قدّمت مجموعتان إيزديتان تقريراً عن الفظائع التي ارتكبها إرهابيوا داعش في شمال العراق في اجتماع حضره المدعي العام الحالي لمحكمة الجنائية الدولية فاتو بن سودا. وتشمل شكواهم إعدام أكثر من 700 رجل إيزدي، وقتل كبار السن والمرضى، اغتصاب آلاف النساء واستعبادهم، واختطاف الأطفال الذين أجبروا على القتال في صفوف التنظيم.

أعلن تنظيم داعش صراحة أنه ينوي القضاء على الدين الإيزدي الذي يعتبره كفراً (لساني ويدائي امناب، 2015: 57).

الحالات المذكورة هي جزء فقط من جرائم داعش الإرهابية والتي ذكرناها على سبيل المثال، مما لا يترك مجالاً للشك في الطبيعة الإرهابية لأعمال تنظيم داعش والحاجة إلى عمل دولي لمواجهته. لذلك أصدر مجلس الامن الدولي قرارات مختلفة 2161-2014، 2170 -2014، 2178-2014 وخاصة القرار 2199 بتاريخ 15 فبراير 2015 والتي تدين بشدّة الأعمال الإرهابية واللاإنسانية لتنظيم داعش وجبهة النصرة، وَ دعت المجتمع الدولي للتصدي لها. وقد أكّد مجلس الأمن في هذه القرارات على استقلال وسيادة العراق وسورية ووحدة أراضيهما، وأدان الأعمال الإرهابية وعمليات الخطف والابتزاز وأخذ الرهائن، كما حظر أيّ تجارة مباشرة أو غير مباشرة مع هذا التنظيم. من الواضح أنّ تعاون المؤسسات الدولية الأخرى مع مجلس الأمن في هذا المجال يجعل داعش كياناً ينتهك القانون

النتيجة

كما قلنا فإنّ داعش جماعة سلفية تكفيرية جديدة مستوحاة من حركة القاعدة، ويعود تاريخها إلى ما بعد سقوط النظام العراقي عام 2003، وقد أخذت لنفسها اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبعد توسع رقعة سيطرتها في سورية والعراق، أطلقت على نفسها في عام 2014 اسم الخلافة الإسلامية، وادّعت أنها تتوق لتشكيل الحكومة الإسلامية العالمية. يتمحور موضوع هذه المقالة حول الهوية والأسس الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية. بما أنّ هذه المجموعة قد أطلقت على نفسها في البداية اسم الدولة الإسلامية، ومن ثم الخلافة الإسلامية، فقد حاولنا إثبات أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ليس لها دولة ولا هوية إسلامية. وفقاً للقوانين والقواعد الموجودة فإن وجود الدولة يتطلب وجود عناصر وشروط مسبقة يفتقد إليها تنظيم داعش. عناصر مثل الأرض و السكان والحكومة و السيادة هي من بين عناصر تشكيل الحكومة، وبعد دراسة كل عنصر منها توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه إذا تغاضينا عن السكان الذين وقعوا مضطرين تحت سيطرة تنظيم داعش، إلى جانب المقاتلين الذين انضموا إلى هذا التنظيم من دول آسيوية وأمريكية وأوروبية و أفريقية مختلفة، بغض النظر عن نوعيتهم، واعتبرناهم جزءاً من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سكان الدولة الإسلامية، وإذا اعتبرنا الأراضي المحتلة في سورية والعراق وبالرغم من أنها غير قانونيو ومؤقتة (لأنه من الصعب الحفاظ على تلك الأراضي) جزءاً من أراضي الدولة الإسلامية، وكذلك قمنا باعتبار المجالس المختلفة لداعش أركان للحكومة، و القوانين المستندة إلى الشريعة المزعومة لداعش قواعد تحدد على الأقل لعناصر التنظيم نمط عمل حكومة داعش، كما أنّ داعش تفتقد إلى العنصر الأساسي لتشكيل الدولة وهو السيادة؛ لأنّ أية دولة أو حكومة تحتاج إلى عنصرين أساسيين هما الاستقلال والإعتراف الدولي من أجل سيادتها. لم يتم إلى الآن الإعتراف بداعش كدولة من قبل أية دولة، ومن ناحية أخرى فإنها تفتقر إلى عنصر الإستقلال؛ لأن الحكومتين العراقية والسورية تقاتلان هذا التنظيم لاستعادة الأراضي المحتلة بسبب الاحتلال غير المشروع لتلك الأراضي من قبل التنظيم. وبالتالي فهي تفتقر إلى العنصر الأساسي لتشكيل الحكومة في الوقت الحالي، في حين أنّ وجود العناصر الأربعة ضروري لتشكيل الحكومة. من ناحية أخرى وعلى الرغم من أن تنظيم داعش يحاول إضفاء هوية دينية وإسلامية على نفسه من خلال تحريف الإسلام والأحكام الإسلامية، إلّا أنّ هذه المجموعة ليس لديها أي شيء مشترك مع الإسلام؛ بل إنّها لا تتوافق مع أي دين توحيدي أو عقيدة بشرية.

تحاول داعش التستر على جرائمها من خلال عزو أفعالها إلى أحكام مثل الجهاد والتكفير. بينما أعمال هذا التنظيم مدانة وفق تعاليم القرآن وشهادة علماء الشيعة والسنّة؛ لأنّه وبإجماع كافة علماء الشيعة والغالبية العظمى لعلماء السنّة، فإنّ الجهاد الجائز في العصر الحالي هو الجهاد الدفاعي، ومن حيث المبدأ فإن واجب الجهاد هو الدفاع عن المظلوم ضد الظالم. وحول حكم التكفير وبموجب آيات القرآن وعقائد الشيعة والسنّة فإن الإقرار باللسان أو النطق بالشهادتين كافي لتمييز الكافر عن المسلم؛ بينما يقوم تنظيم داعش بتضييق دائرة الإسلام والمسلمين، فيهاجم جميع مذاهب الشيعة و السنة تحت عنوان التكفير والجهاد. أما بالنسبة للخلافة وهي الهدف المباشر لتنظيم داعش، فإنّ الخلافة المزعومة لداعش تختلف تماماً عن الخلافة المعتبرة لدى أهل السنة، ولا يمكن لأبي بكر البغدادي أن يطلق على نفسه ببساطة أنه خليفة المسلمين بمجرد زعمه الكاذب أنّه خليفة للرسول(ص)؛ لأنّ هذا الأمر يحتاج إلى بيعة الناس. لذلك قد يستطيع أبو بكر البغدادي الحصول على مبايعة وطاعة من هم تحت سيطرته والإنصياع لأمره. في النتيجة فإن داعش ليست دولة وليست إسلامية؛ بل نظراً للجرائم والفظائع المرتكبة في سورية والعراق بما في ذلك القتل والنهب، والإغتصاب والمثلة، وحرق الأحياء وتدمير الآثار التاريخية والدينية، والتعذيب واستعباد الأفراد كلها أمثلة على جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ولا تدع مجالاً للشك بأنّ طبيعة هذا التنظيم إرهابية. لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ أن أصدر مجلس الامن قرارات مختلفة تؤكد إرهاب هذا التنظيم، فإنّ محاربة داعش تتطلب المزيد من الإجراءات الجادّة، سواء من المنظمات الدولية أو من دول العالم.

المصادر:

أولاً: الكتب:

1. أبوالحمد، عبدالحميد، (2005)، أساسيات علم السياسة، الطبعة العاشرة، طهران: توس.
2. اميدى، على، (2009)، القانون الدولي من النظرية حتى العمل، طهران: مؤسسة ميزان القانونية.
3. سبحاني، جعفر و محمدرضائي، محمد، (208)، الفكر الإسلامي2، قم: مكتب نشر المعارف.
4. شعباني، قاسم، (2009)، دستور و هيكل حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران: اطلاعات.
5. عالم، عبدالرحمن، (2010)، أسس علم السياسة، طهران: ني للنشر.
6. فيرحى، داوود، (2009)، النظام السياسي و الحكومة في الإسلام، طهران: سمت.
7. قاضي شريعت بناهى، سيد أبوالفضل، (208)، واجبات الدستور، طهران: مؤسسة ميزان القانونية.
8. قوام، سيد عبد العلي، (2009)، مبادئ السياسة الخارجية والسياسة الدولية، طهران: سمت.
9. قوام، سيد عبد العلي، (2011)، العلاقات الدولية: نظريات وآليات، طهران: سمت.

ثانياً: الصحف والدوريات:

1. أشرف نظري، علي والسميري، عبدالعظيم، (2014)، مراجعة هوية الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): فهم الخلفيات الفكرية والسياسية والإجتماعية، مجلة العلوم السياسية، العام السابع عشر، العدد الثامن والستون.
2. بخشى شيخ احمد، مهدي و بهارى، بهنام و وهاب پور، بيمان، (2013)، دراسة إيديولوجية المجموعة التكفيرية–الوهابية للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، مجلة العلوم السياسية الفصلية، العام السادس عشر، العدد أربع وستون.
3. توكلي، سعيد، (2014)، القاعده، داعش؛ الإختلاف والتشابه، مجلة آفاق الأمن، العدد 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. حاتمي، محمدرضا، (2015)، تشكّل داعش في مركز العولمة، مجلة دراسات العلاقات الدولية، العدد30.

5. حيدري، إلهام، (2014)، تشريح حركة داعش: دراسة الخلفيات الذهنية، الوطنية، الإقليمية والدولية، مجلة الحبل المتين الفصلية، العام الثالث، العدد التاسع.

6. خليلي، محمدجواد و شفيعى سيف آبادى، محسن، (2015)، العولمة وظهور الهوية الأصولية في الشرق الأوسط، فصلية الحبل المتين، العام الرابع، العدد الثاني عشر.

7. زارعي، محمد، (2015)، تحول وتطور المجموعات التكفيرية؛ دراسة حالة: داعش والقاعدة، فصلية الدراسات الاستراتيجية للعالم الإسلامي، العام السادس عشر، العدد62.

8. زماني، قاسم، (2015)، الطبيعة القانونية لتنظيم داعش في القانون الدولي: دولة أم لاعب غير دولي، فصلية أبحاث الحكومة، العام الأول، العدد الثاني.

9. طباطبائي لطفي، سيد أحمد و شارق، زهرا سادات، (2016)، دراسة شرعية أداء التحالف ضد داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) من منظور القانون الدولي في سورية، فصليات دراسات القانون العام، الدورة46، العدد الأول

10. عباس زاده فتح آبادي، مهدي و سبزي، روح الله، (2015)، طرق البحث عن هوية القاعدة و داعش، الفصلية السياسية–الاقتصادية، العدد302.

11. عباسي، محمود، (2014)، معرفة أصل داعش، فصليات الدراسات الاستراتيجية للعالم الإسلامي، العام الخامس عشر، العدد58.

12. عيسى زاده، خالد، (2015)، رفض العنف والتكفير في الإسلام، فصلية الحبل المتين، العام الرابع، العدد الثاني عشر.

13. غلام زاده، سعيد، (2015)، أدلة داعش على الخلافة الإسلامية ونقدها من قبل السلفيين الجهاديين، فصلية السراج المنير، العام الخامس، العدد17.

14. لساني، سيد حسام و يدائي امناب، محسن، (2015)، إمكانية التحقيق في جرائم داعش في المحكمة الجنائية الدولية من منظور القانون الدولي، فصلية السياسة الخارجية، العام التاسع والعشرون، العدد الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15.مبيني كشه، زهرا و آجيلي، هادي، (2014)، دور داعش في تشكل المعادلات الجديدة في الشرق الأوسط، فصلية الحبل المتين، العام الثالث، العدد التاسع.

16.نساج، حميد و نظري، مينا و بوررنجبر، مهديه، (2015)، الاعتراف وتمويل داعش، فصلية الحبل المتين، العام الرابع، العدد الحادي عشر.

17.نور بخش، يونس و مهدي زاده، منصوره، (2015)، إيديولوجية حركة داعش والأدلة التاريخية–الاجتماعية لتوجهاتها، فصلية دراسات علم الاجتماع، العدد47.

18.يزداني، عنايت الله و ايزدي، هجرت، (2007)، الإرهاب الإسلامي: أسطورة أم حقيقة، فصلية العلوم السياسية، العدد التاسع والثلاثون.

19.يزداني، عنايت الله و نجاد زنديه، رويا، (2014)، نظرة تقويمية لظهور ظاهرة داعش في منطقة الشرق الأوسط مع التأكيد على ظهور داعش في المنطقة، فصلية الحبل المتين، العام الثالث، العدد التاسع.

reference

First, the books:

1. Abolhamad, Abdolhamid, (2005), Foundations of Political Science, Tenth Edition, Tehran, Toos .
2. Omidi, Ali, (2009), International Law from Theory to Practice, Tehran: Mizan Legal Foundation.
3. Sobhani, Ja'far and Mohammad Rezaei, Mohammad, (2008), Islamic Thought II, Qom: Maaref Publishing Office.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. Shabani, Ghasem, (2009), Fundamental Rights and the Structure of the Government in the Islamic Republic of Iran, Tehran: Etela'at.
5. Aalem, Abdolrahman, (2010), Foundations of Political Science, Tehran: Ney Publishing.
6. Firahi, Davood, (2009), The Political System and Government in Islam, Tehran: Samt.
7. Ghazi Shariat Panahi, Seyed Abolfazl, (2008), Essentials of Constitutional Law, Tehran: Mizan Legal Foundation.
8. Ghavam, Seyed Abdulali, (2009), Principles of Foreign Policy and International Policy, Tehran: Samt.
9. Ghavam, Seyed Abdul Ali, (2011), International Relations: Theories and Approaches, Tehran: Samt.
10. Second: Journals and periodicals:
11. Ashraf Nazari, Ali and Al-Samiri, Abdulazim, (2014), readout the identity of the Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL): Understanding the intellectual and socio-political contexts, Quarterly Journal of Political Science, Year 17, Number 68.
12. Bakhshi Sheikh Ahmad, Mahdi and Bahari, Behnam and Vahabpour, Peyman, (2013), Investigating the Ideology of the Takfiri-Wahhabi Group in the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL), Quarterly Journal of Political Science, Year 16, Number 64.
13. Tavakkoli, Saeid, (2014), Al-Qaeda, ISIL; Differences and Similarities, Afagh-e-Amniat Quarterly, No. 23.
14. Hatami, Mohammad Reza, (2015), The formation of ISIL in the center of globalization, Quarterly Journal of International Relations Studies, No. 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15. Heidari, Elham, (2014), Autopsy of ISIL: A Study of Mental, National, Regional and International backgounds, Habl Al-Matin Quarterly, Year 3, No. 9.

16. Khalili, Mohammad Javad and Shafiei Seifabadi, Mohsen, (2015), Globalization and the Rise of Fundamentalist Identity in the Middle East, Habl Al-Matin Quarterly, Year 4, No. 12.

17. Zarei, Mohammad, (2015), The evolution of takfiri groups; Case Study: ISIL and Al-Qaeda, Quarterly Journal of Strategic Studies in the Islamic World, Year 16, No. 62.

18. Zamani, Qasem, (2015), The Legal Nature of ISIL in International Law: The State or the Non-Governmental Actor, Quarterly Journal of State Studies, Year 1, No. 2.

19. Tabatabai Lotfi, Seyed Ahmad and Shaaregh, Zahra Sadat, (2016), Investigating the Legitimacy of the Anti-ISIL Coalition (Islamic State of Iraq and the Levant) from the Perspective of International Law in Syria, Quarterly Journal of Public Law Studies, Volume 46, Number 1.

20. Abbaszadeh Fathabadi, Mahdi and Sabzi, Ruhollah, (2015), Methods of Identifying Al-Qaeda and ISIL, Political-Economic Quarterly, No. 302.

21. Abbasi, Mahmoud, (2014), Typology of ISIL, Quarterly Journal of Strategic Studies in the Islamic World, Year 15, No. 58.

22. Isazadeh, Khaled, (2015), The Denial of Violence and Takfir in Islam, Habl Al-Matin Quarterly, Year 4, No. 12.

23. Gholamzadeh, Saeid, (2015), ISIL's Evidence on the Islamic Caliphate and Its Criticism by Jihadi Salafis, Siraj-e-Monir Quarterly, Year 5, No. 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24. Lesani, Seyed Hessam and Yadaei Amnab, Mohsen, (2015), The Possibility of Investigating ISIL Crimes in the International Criminal Court from the Perspective of International Law, Foreign Policy Quarterly, Vol. 29, No. 4.

25. Mobini Kesheh, Zahra and Ajili, Hadi, (2014), The Role of ISIL in Forming New Equations in the Middle East, Habl Al-Matin Quarterly, Year 3, No. 9.

26. Nassaj, Hamid and Nazari, Mina and Pourranjbar, Mahdieh, (2015), Identifying and financing ISIL, Habl-Al-Matin Quarterly, Year 4, No. 11.

27. Nourbakhsh, Younes and Mahdizadeh, Mansoureh, (2015), The ideology of the ISIL movement and the socio-historical reasons for tendency to them, Sociological Studies Quarterly, No. 47.

28. Yazdani, Enayatullah and Yazdi, Hejrat, (2007), Islamic Terrorism: Myth or Reality, Quarterly Journal of Political Science, No. 39 and 40.

29. Yazdani, Enayatullah and Nejad Zandieh, Roya, (2014), A constructivist look at the emergence of terrorism in the Middle East with emphasis on the emergence of ISIL in the region, Habl Al-Matin Quarterly, Year 3, No. 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Copyright of Larq Journal for Philosophy, Linguistics & Social Sciences is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com